

هذا هو الأصل في الشهادة
فإنه يسمع ان يشهد بونه الاشياء اذا اخبر بهما من يقرب
والشهادة على شهادة جارية في كل حق لا يعقل بالشيء
ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة
واحد وصحة الاستنهاد ان يوقع شاهد الاصل للشاهد
علاوة ان الادلوة من عود على الخلة من
استهد على شهادة في اي شعبان فلان ابن فلان اقر عدي
بكذا او شهد عدي نفسه وان لم يقل شهدني على جان
ويقول شاهد الفزع عند الاداء استهدا فلانا استهدني على
شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عدي بكذا فقال في استهدني
شهادة بذلك ولا تقبل بشهادة شهود الفزع الا ان عوت
شهود الاصل او يعيول من ثلثة ايام خصا عدل وغيره

رض لا يستطيع معه حضور مجل الحاكم فان عدل شهده
الاصل شهود الفزع جان وان سكتوا عن تعديلهم جان
ويظر القاضي في حالهم فان اكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل
شهادة شهود الفزع وقال في حنيفة صحاشي شاهد
الزوايا وشهادة في السوف ولا اعرج قال في الخوف ومحمد صها الله
بلا محمد شاعر
ويجوز ذلك ويجبه **كتاب الرجوع عن الشهادة**
اذا رجع المشهود عن شهادة تقيم قبل الحكم بها سقطت وان
حكم بشهادة تقيم ثم رجعوا لم يفتح الحاكم ووجب عليه ضمان
ما تلفه بشهادة تقيم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم ولذا شهود
شاهدين في حال الحاكم به ثم رجعا ضمنا المان المشهود عليهم وان
رجع احد صاحبه المان المشهود النصف وان شهد به ثلثة

رضا

18

رض لا يستطيع معه حضور مجل الحاكم فان عدل شهده
الاصل شهود الفزع جان وان سكتوا عن تعديلهم جان
ويظر القاضي في حالهم فان اكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل
شهادة شهود الفزع وقال في حنيفة صحاشي شاهد
الزوايا وشهادة في السوف ولا اعرج قال في الخوف ومحمد صها الله
بلا محمد شاعر
ويجوز ذلك ويجبه **كتاب الرجوع عن الشهادة**
اذا رجع المشهود عن شهادة تقيم قبل الحكم بها سقطت وان
حكم بشهادة تقيم ثم رجعوا لم يفتح الحاكم ووجب عليه ضمان
ما تلفه بشهادة تقيم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم ولذا شهود
شاهدين في حال الحاكم به ثم رجعا ضمنا المان المشهود عليهم وان
رجع احد صاحبه المان المشهود النصف وان شهد به ثلثة